جدول أعمال الجمعية

البنك السعودي للاستثمار
The Saudi Investment Bank

الجمعية العامة العادية - 4 يونيو 2026

June 4, 2026 Ordinary General Assembly

جدول أعمال الجمعية		General Assembly Meeting Agenda	
الرقم	البند	Item	No.
1	الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ومناقشته.	Review and discuss the Board of Directors' report for the fiscal year ending on 31 December 2025.	1
2	الاطلاع على القوائم المالية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ومناقشتها.	Review and discuss the financial statements for the fiscal year ending on 31 December 2025.	2
3	التصويت على تقرير مراجعي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م بعد مناقشته	Vote on the external Auditors report for the fiscal year ending on 31 December 2025 after discussing it.	3
4	التصويت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن النصف الثاني من العام 2025م بو اقع 0.30 ريال للسهم الواحد بإجمالي قدره 374,502,575.10 ريال بما يمثل 3% من القيمة الإسمية للسهم، على أن تكون الأحقية للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة والمقيدين في سجل مساهمي البنك لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية من تاريخ الاستحقاق (مركز الإيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة. وبذلك يصبح مجموع الأرباح الموزعة للمساهمين للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31م مبلغ 873,432,717.90 ريال، بو اقع 0.70 ريال للسهم الواحد، وبما يعادل 7% من القيمة الإسمية للسهم. على أن يبدأ توزيع الأرباح بتاريخ 2026/ 06/16م (مرفق)	Voting on the Board of Director's recommendation to distribute cash dividends for the second half of the fiscal year 2025G by 0.30 SR per share, i.e. a total of SR 374,502,575.10 representing 3% of share's nominal value, provided that the entitlement to dividends is for shareholders holding the shares by the end of the trading day of the Assembly date, and those registered in the bank's shareholders registry held with the Securities Depository Center Company (Edaa) at the end of the second trading day following the General Assembly meeting. Therefore, the total dividends distributed to shareholders for the fiscal year ending on 31/12/2025G is SR 873,432,717.90 by 0.70 SR per share, representing 7% of share's nominal value. noting that dividends distribution commences on 16/06/2026 G (attached).	4
5	التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.	Vote on releasing the members of the Board of Directors from their liabilities for the fiscal year ending on 31 December 2025.	5
6	التصويت على تعيين مراجعي حسابات البنك من بين المرشحين بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثاني والثالث والقوائم السنوية للعام المالي 2026م، بالإضافة الى الربع الأول من العام المالي 2027م، وتحديد أتعابهم.	Vote on the appointment of the Bank's external Auditors, among the candidates, based on Audit Committee recommendation, to examine, review and audit the second quarter, third quarter and annual financial statements of the fiscal year 2026, in addition to the first quarter of 2027, along with determining their fees.	6
7	التصويت على صرف مبلغ قدره (14,140,000) ريال سعودي كمكافأة لأعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.	Vote on paying an amount of SAR (14,140,000) as remuneration to the Board members for the fiscal year ending on 31 December 2025.	7
8	التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (1) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ مو افقة الجمعية العامة أوحتى نهاية دورة مجلس الادارة المفوض أيهما أسبق، وذلك وفقاً للائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.	Vote on Delegating the Ordinary General Assembly authorization powers stipulated in Paragraph (1) of Article (27) of the Companies Law to the Board of Directors, for one year from the General Assembly approval date, or until the end of the session of the delegated Board of Directors, whichever is earlier, in accordance with the implementation rules of Companies Law for listed Joint Stock Companies.	8
9	التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحية الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (2) من المادة السابعة والعشرون من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ مو افقة الجمعية العامة أوحتى نهاية دورة مجلس الادارة المفوض أيهما أسبق، وذلك وفقاً للائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة وبناءً على لائحة الأعمال المنافسة في البنك السعودي للاستثمار والتي تم اعتمادها بتاريخ 27 ابريل2025م (مرفق).	Vote on Delegating the Ordinary General Assembly authorization powers stipulated in Paragraph (2) of Article (27) of the Companies Law to the Board of Directors, for one year from the General Assembly approval date, or until the end of the session of the delegated Board of Directors, whichever is earlier, in accordance with the implementation rules of Companies Law for listed Joint Stock Companies and based on Standards of Competing Businesses with the Saudi Investment Bank that approved on April 27th, 2025 (Attached).	9
10	التصويت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية على مساهمي البنك بشكل نصف سنوي أوربع سنوي عن العام المالي 2026م.	Vote on Delegating the Board of Directors to distribute interim dividends on a semi-annual or quarterly basis for the fiscal year 2026.	10

مرفق البند الأول

تقرير لجنة المراجعة

البنك السعودي للاستثمار
The Saudi Investment Bank

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العمومية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31م

المركز الرئيسي: الرياض

هاتف 3000 874 11 966+
ص.ب .3533 الرياض11481
المملكة العربية السعودية
saib.com.sa

Tel +966 11 874 3000
P.O. Box 3533 Riyadh
11481 Kingdom of Saudi
Arabia **saib.com.sa**

هاتف 3000 874 11 966+
ص.ب 3533 الرياض11481
المملكة العربية السعودية
saib.com.sa

البنك السعودي للاستثمار
The Saudi Investment Bank

التقرير السنوى للجنة المراجعة عن العام المنتهى فى 2025/12/31م

نبذة عن تشكيل لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة:

تتألف لجنة المراجعة في البنك السعودي للاستثمار من خمسة أعضاء، عضوا واحدا مستقل من مجلس الإدارة وأربعة أعضاء من خارج المجلس.

- أعضاء لجنة المراجعة:
  - خالد بن سالم الرويس — رئيس اللجنة / عضو مجلس إدارة مستقل
  - محمد بن خميس بامقا — عضو من خارج مجلس الإدارة
  - فايز بن سيد بلال — عضو من خارج مجلس الإدارة
  - بدر بن عبد الله المزروع — عضو من خارج مجلس الإدارة
  - محمد بن صالح الغامدي — عضو من خارج مجلس الإدارة

مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسة:

- التأكد من فاعلية ودقة الأنظمة المحاسبية والبيانات المالية.
- التوصية للجمعية العامة للمساهمين بتعيين مراجعي الحسابات والموافقة على أتعابهم، والإشراف على مهامهم.
- تسوية أية خلافات بين الإدارة ومراجعي الحسابات بشأن التقارير المالية.
- الموافقة المسبقة على خدمات المراجعة مع مراجعي الحسابات.
- توكيل محام مستقل، وتعيين المحاسبين، أو غيرهم، لتقديم المشورة للجنة، والمساعدة في المراجعة، والاستعانة بهم في التحقيق.
- مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة، وتقديم المشورة والتوصيات لمجلس الإدارة بشأنها.
- ضمان التواصل الفعال والتنسيق مع لجنة المخاطر لتسهيل تبادل المعلومات، والتغطية الفعالة لجميع المخاطر المحتملة، والمخاطر الناشئة، وإجراء أي تعديلات لازمة لتطوير حوكمة المخاطر في البنك.
- توفير قنوات التواصل ما بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومجلس الإدارة.
- التوصية على تعيين رئيس المراجعة الداخلية والتوصية لمجلس الإدارة ولجنة الترشيحات وتحديد المكافآت المالية لرئيس المراجعة الداخلية.
- ممارسة الإشراف على الرقابة والتحريات الخاصة عند الضرورة.

مسؤوليات إعداد القوائم المالية:

- مراجعة القضايا والتقارير المحاسبية الهامة، ومراجعة العمليات التقديرية، والمستجدات التنظيمية والمحاسبية، ومعرفة وتقييم أثرها على البيانات المالية.
- مراجعة القوائم المالية الربع سنوية والسنوية، والنظر فيما إذا كانت عادلة، بما يتفق مع المعلومات المتاحة لأعضاء اللجنة، وتوافقها مع المبادئ المحاسبية الصحيحة المتعارف عليها وكذلك مراجعة نتائج المراجعة الخارجية مع الإدارة والمراجعين الخارجيين قبل عرضها جميعا على مجلس الإدارة وإبداء الآراء واقتراح التوصيات بشأنها.
- التواصل مع الإدارة والمراجعين الخارجيين لمعرفة أية صعوبات قد يواجهونها أثناء عملية المراجعة ومراجعة كافة المراسلات المكتوبة التي تمت ما بين المراجعين الخارجيين والإدارة، كخطاب ملاحظات المراجعين الخارجيين الموجة للإدارة (Management Letter) أو بيان الفروقات التي لم يتم تسويتها.

مسؤوليات المراجعة الداخلية:

- الحفاظ على استقلالية وظائف المراجعة الداخلية وأن تكون مجهزة بالموارد المناسبة والكافية.
- مراجعة واعتماد تقييم المخاطر السنوي الخاص بالمراجعة الداخلية، وخطة واستراتيجية المراجعة الداخلية.
- مراجعة أداء المراجعة الداخلية مقابل الخطة والاستراتيجية المعتمدة.
- مراجعة تقارير أنشطة المراجعة الداخلية وضمان المعالجة في الوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة من قبل الإدارة التنفيذية.
- التأكد من أن أعمال المراجعة الداخلية تنفذ وفقًا للمتطلبات التنظيمية والمعايير العالمية للمراجعة.

مسؤوليات الالتزام:

- الاطلاع على البرنامج السنوي للالتزام في البنك.
- الموافقة على التقرير السنوي للالتزام الصادر عن البنك إلى البنك المركزي السعودي.
- استعراض النتائج التي تم التوصل إليها والمدرجة في تقرير تقييم الالتزام بالصيغة التي قدمتها لجنة الالتزام المنبثقة عن الإدارة، وتقديم التوصيات.
- التأكد من ايصال مدونة أخلاقيات العمل لموظفي البنك ومراقبة الالتزام بتلك القواعد.
- مراجعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات والحالات التي تم التعامل معها.
- تقييم برامج الالتزام في البنك ومدى استيفائها للمتطلبات القانونية وفعاليتها بطريقة منتظمة، وابلاغ مجلس الإدارة عن أي قصور، والإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها.
-

مسؤوليات مراقبة نظم تقنية المعلومات:

- مراجعة الضوابط الرقابية المناسبة للحصول على البيانات المالية الموثوقة من نظام البنك الآلي، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية التي سيتم استعراضها مع الإدارة والمراجعين الداخليين والخارجيين:
  1. طبيعة وفاعلية الضوابط الرقابية والأمنية التي يمارسها البنك على نظم تقنية المعلومات، والكشف عن نقاط ضعفها.
  2. التوصيات الرئيسة المرفوعة من المراجعين الداخليين والخارجيين فيما يتعلق بنظم وضوابط تقنية المعلومات، وآلية استجابة الإدارة العليا، بما في ذلك وضع جدول زمني للعمل على تطبيق التوصيات الرامية إلى تحديد نقاط الضعف والمخاطر العالية في نظم التحكم، والاشراف على الأنشطة الرئيسة.
- التأكد من فعالية البنك في تطبيق الضوابط الرقابية والأمنية، ومعالجة نقاط الضعف المتعلقة بنظم تقنية المعلومات.
- مراجعة النتائج أو التوصيات الرئيسة الواردة من المراجع الداخلي والخارجي فيما يتعلق بنظم وضوابط تقنية المعلومات.

فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية:

إن الإدارة مسؤولة عن إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية والمحافظة عليه على مستوى البنك، بحيث يتضمن نظام الرقابة الداخلية السياسات والإجراءات والعمليات التي صممت تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.
يشمل نطاق التحقق من صحة نظام الرقابة الداخلية للبنك تقييم مدى كفاءة وفعالية النظام لجميع مكونات المنشأة، حيث يتم الإبلاغ عن جميع النتائج المهمة والمادية المتعلقة بالضوابط الداخلية إلى لجنة المراجعة بالبنك، حيث تتابع اللجنة مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية لضمان التقليل من المخاطر المحددة لحماية مصالح البنك.

كما يتم بذل الجهود بشكل متسق ومتكامل في جميع وحدات وإدارات البنك لتحسين بيئة الرقابة على المستوى العام من خلال المراجعة المستمرة وتسهيل الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور قد تطرأ على الرقابة، حيث أوكلت إلى كل وحدة من وحدات البنك وتحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية تصحيح أوجه القصور في الرقابة التي حددها المراجعون الداخليون والخارجيون، وعدد من وحدات الرقابة الأخرى على مستوى البنك.

إضافةً إلى ذلك تبنت إدارة البنك الإطار المتكامل للضوابط الداخلية على النحو الموصى به من قبل البنك المركزي السعودي من خلال المبادئ التوجيهية للضوابط الداخلية الصادرة في عام 2013 م، كما تم تصميم النظام الرقابي الداخلي للبنك بشكل يضمن إطلاع مجلس الإدارة على كيفية إدارة المخاطر من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وعلى الرغم من ذلك إلا أن أنظمة الرقابة الداخلية مهما بلغت احترافية تصميمها لن تقوم بمنع أو كشف جميع أوجه القصور في الرقابة، كما أن التقييمات الحالية لمدى فاعلية الأنظمة لفترات مستقبلية تخضع لقيود قد تصبح معها ضوابط الرقابة غير ملائمة نتيجة للتغيرات في متطلبات الالتزام بالسياسات والإجراءات.
واستنادًا إلى نتائج الاختبارات والتقييمات المستمرة لنظام الرقابة الداخلية التي تمت خلال العام تعتبر الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية الحالي ملائم ومناسب ويتم تنفيذه ومراقبته على نحو فعال. ولتعزيز الرقابة تقوم الإدارة بعمل تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلي للبنك.

رأي لجنة المراجعة:

إن الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولة عن التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، والذي يتضمن ضرورة العمل بالسياسات والإجراءات التي وضعتها الإدارة التنفيذية لضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية وحماية موجوداتها. واستنادا إلى التقارير الدورية التي عرضت على لجنة المراجعة خلال العام المالي المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2025م من قبل إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة الالتزام، والمراجعين الخارجيين، وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة مخاطر العمليات، فإنه لم يتبين للجنة المراجعة وجود أي ثغرات جوهرية في النظام الرقابي للبنك بما قد يؤثر سلبا وبشكل جوهري على سلامة وعدالة القوائم المالية أو سلامة وفاعلية كفاءة النظم والضوابط والإجراءات المالية والتشغيلية مع الأخذ بالاعتبار أن أي نظام رقابة داخلية مهما بلغت جودة وسلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه، لا يمكن أن يوفر تأكيدا مطلقا.

خالد بن سالم الرويس
رئيس لجنة المراجعة

مرفق البند الثالث

تقرير مراجعي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية (شركة مهنية ذات مسؤولية محدودة)
رأس المال المدفوع: ٥,٥٠٠,٠٠٠ (خمسة ملايين وخمسمائة ألف ريال سعودي)

المركز الرئيسي
البوليفارد المالي ٣١٢٦, حي العقيق ٦٧١٧, الرياض ١٣٥١٩
كافد ١,١١ ب، البرج الجنوبي الدور الثامن
ص.ب. ٢٧٣٢، الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

رقم السجل التجاري: ١٠١٠٣٨٣٨٢١
هاتف: ٩٨٩٨ ٢١٥ ١١ ٩٦٦+
٤٧٤٠ ٢٧٣ ١١ ٩٦٦+
فاكس: ٤٧٣٠ ٢٧٣ ١١ ٩٦٦+
ey.ksa@sa.ey.com
ey.com

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
(شركة مهنية مساهمة مبسطة)
رأس المال المدفوع: ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي
بوليفارد المترو - حي العقيق
مركز الملك عبدالله المالي
ص.ب. ٢١٣ - الرياض ١١٤١١
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري: ١٠١٠٦٠٠٠٣٠

هاتف: ٥٠٨٩٠٠١ ١١ ٩٦٦+
www.deloitte.com

تقرير المراجعيْن المستقليْن إلى مساهمي البنك السعودي للاستثمار (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للبنك السعودي للاستثمار ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص بالمعلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجعين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المعمول به عند مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسة للمراجعة

إن الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلا عن تلك الأمور.

Deloitte.

EY
نبني المستقبل بثقة

تقرير المراجعيْن المستقليْن إلى مساهمي البنك السعودي للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسية	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ إجمالي القروض والسلف الخاصة بالمجموعة ١١٤,١ مليار ريال سعودي (٢٠٢٤: ١٠١,١ مليار ريال سعودي)، والتي جُنّب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة مقابلها بمبلغ ٢ مليار ريال سعودي (٢٠٢٤: ١,٧ مليار ريال سعودي). إن تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب من الادارة وضع تقديرات هامة وتطبيق أحكام هامة، وهذا يؤثر جوهرياً على القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تشمل النواحي الرئيسة للأحكام ما يلي: ١. تصنيف القروض والسلف ضمن المراحل ١ و ٢ و ٣ استنادًا إلى تحديد: (أ) التعرضات التي تشتمل على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، و (ب) تعرضات الانخفاض في قيمة الائتمان. وفقًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية"، تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة استنادًا إلى خسائر الائتمان المتوقعة التي تنشأ على مدى الاثني عشر شهرًا القادمة ("الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا") ما لم تكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها أو التعثر في السداد، وفي هذه الحالة، يتم تحديد المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر القروض والسلف ("الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر").	قمنا بالحصول على إجراءات الإدارة وفهم المستجدات حول تقييم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل القروض والسلف وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ومخصص المجموعة بشأن سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومنهجية عمل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك أي تغييرات رئيسية تمت خلال السنة وحددنا الضوابط الرئيسية في تلك العملية. قمنا بتقييم الضوابط الرئيسية لتحديد إذا ما تم تصميمها وتطبيقها بالشكل الملائم، كما تم اختبار كفاءتها التشغيلية. قمنا بتقييم مخصص المجموعة لسياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومنهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩). قمنا بتقييم إجراءات عمل نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، والمتضمنة الحوكمة حول النماذج، والتحقق من صحتها خلال السنة، بما في ذلك الموافقة على الافتراضات الرئيسية والتعديلات اللاحقة على النموذج؛ ■ فيما يتعلق بعينة من العملاء، قمنا بتقييم: • تصنيف القروض والسلف ضمن المراحل ١ و٢ و٣، وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، والتحديد الملائم للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتحديد تعرضات الانخفاض في قيمة الائتمان؛ • التصنيفات الداخلية المحددة من قِبل الإدارة بناءً على نموذج التصنيف الداخلي الخاص بالمجموعة، كما قمنا أيضًا بتقييم فيما إذا كانت هذه التصنيفات متوافقة مع التصنيفات المستخدمة كمدخلات في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ • الدقة الحسابية لاحتساب الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة، و • تقييم الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد، بما في ذلك تأثير الضمانات ومصادر السداد الأخرى، إن وُجدت.

Deloitte.

EY
نبني المستقبل بثقة

تقرير المراجعيْن المستقليْن إلى مساهمي البنك السعودي للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسية	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف (تتمة)	
٢. الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد احتمالية التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض للخسارة عند التعثر تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، تقييم الوضع المالي للمقترضين والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ووضع ودمج الافتراضات المستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي وما يرتبط بها من سيناريوهات وتوقعات الترجيحات المحتملة.	قمنا بتقييم عملية الحوكمة المطبقة والعوامل النوعية التي أخذتها المجموعة بالاعتبار عند تطبيق أي مخصصات إضافية أو إجراء أي تعديلات على النتائج من نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بسبب القيود على البيانات أو النموذج أو غير ذلك . قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية التي تستخدمها المجموعة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الافتراضات المستقبلية، مع الأخذ بالاعتبار عدم التأكد والتقلبات في السيناريوهات الاقتصادية. قمنا باختبار مدى اكتمال ودقة البيانات التي تدعم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. قمنا بقراءة محاضر اجتماعات لجنة الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث جرت مناقشة واعتماد المدخلات والافتراضات ومدى كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة قمنا بإشراك المتخصصين لدينا، عند الاقتضاء، من أجل مساعدتنا في اختبار حسابات النماذج وتقييم المدخلات المترابطة وتقدير مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة خاصةً فيما يتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتوقعة والاحتمالات المرجحة والافتراضات المستخدمة في المخصصات الإضافية لما بعد النموذج. قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية.
٣. الحاجة إلى تطبيق نموذج مخصصات إضافية لاحقة باستخدام الحكم الائتماني من خبير لتعكس جميع عوامل المخاطر ذات الصلة والتي لم يتم رصدها في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. لقد اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيس نظراً لأن تطبيق هذه الأحكام والتقديرات يؤدي إلى استمرار عدم التأكد من التقديرات بشكل أكبر وما يرتبط بها من مخاطر المراجعة حول تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. *يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣ (ج) (٦) وهو ملخص السياسات المحاسبية الهامة بشأن انخفاض قيمة الموجودات المالية والإيضاح ٢ (د) (١) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية، والآلية المتبعة من قبل المجموعة في تقدير الانخفاض في القيمة، والإيضاح ٧ والإيضاح ٣٠ اللذين يتضمنان الإفصاح عن الانخفاض في قيمة القروض والسلف وتفاصيل عن تحليل جودة الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها بالاعتبار عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.*	

تقرير المراجعيْن المستقليْن إلى مساهمي البنك السعودي للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسية	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت القيمة العادلة الموجبة والسالبة للمشتقات المحتفظ بها من قبل المجموعة مبلغ ٦٢٢ مليون ريال سعودي و٤٨ مليون ريال سعودي على التوالي (٢٠٢٤: ٥٢٦ مليون ريال سعودي و٥٩ مليون ريال سعودي، على التوالي). ويتم تقييم هذه المشتقات بالقيمة العادلة، ويتم عرض أي تعديلات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. أبرمت المجموعة معاملات مشتقات مختلفة، بما في ذلك عقود الصرف الأجنبي الآجلة وأدوات معدلات العمولة الخاصة وعقود خيارات المشتقات لمقايضة معدلات العمولة الخاصة هي مشتقات خارج الأسواق النظامية وغير متداولة في أسواق نشطة وبالتالي فإن تقييم هذه العقود يعتبر غير موضوعي لأنه يأخذ بعين الاعتبار عدد من الافتراضات التي تتضمن ممارسة الإدارة للأحكام ومعايرة النموذج، بما في ذلك التعديلات على مخاطر الائتمان الخاصة بالطرف الآخر. إن غالبية هذه المشتقات مقتناه لأغراض المتاجرة. ومع ذلك، تستخدم المجموعة بعض المشتقات لأغراض محاسبة التحوط في القوائم المالية الموحدة للتحوط مقابل مخاطر القيمة العادلة. إن التقييم غير الملائم للمشتقات يمكن أن يكون له أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة، وتأثير على محاسبة التحوط في حال عدم فعالية التحوط. لقد اعتبرنا هذا أمر مراجعة رئيس نظرًا لوجود صعوبات وعدم موضوعية في تحديد التقييم، وحيثما كان ملائماً، وفعالية التحوط. *يُرجى الرجوع إلى الإيضاح ٣ (و) من القوائم المالية الموحدة للاطلاع على السياسة المحاسبية المتعلقة بتقييم المشتقات والإيضاح (١١) الذي يوضح مراكز المشتقات ومنهجية التقييم المستخدمة من قبل المجموعة.*	قمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الرئيسية، واختبرنا على أساس العينة كفائتها التشغيلية، المتعلقة بعملية الإدارة في تقييم المشتقات والمحاسبة عن التحوط، بما في ذلك اختبار كلٍّ من الضوابط الآلية واليدوية ذات الصلة، والتي تتضمن عملية قياس المشتقات بالقيمة العادلة. اخترنا عينة من المشتقات و: ▪ قمنا باختبار دقة التسجيل الأولي للمشتقات في السجلات المحاسبية من خلال مقارنة الشروط والأحكام مع الاتفاقيات ذات الصلة وتأكيدات العمليات؛ ▪ قمنا بتقييم المدخلات الرئيسية المستخدمة في نماذج تقييم المشتقات؛ ▪ كما استعنا بخبرائنا الداخليين لإعادة إجراء عمليات التقييم للمشتقات ومقارنة النتائج بالتقييم الذي أعدته الإدارة؛ ▪ قمنا بالنظر في اختبارات فعالية التحوط التي أجرتها المجموعة وتقييم محاسبة التحوط ذات الصلة. كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة المتعلقة بهذا الموضوع وفقًا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية

Deloitte.

EY
نبني المستقبل بثقة

تقرير المراجعيْن المستقليْن إلى مساهمي البنك السعودي للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٥

تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٥، فيما عدا القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعين الحسابات الخاص بنا. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٥ متوفر لنا بعد تاريخ تقرير مراجعين الحسابات لدينا.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية الموحدة تلك المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تكون متاحة، وعند القيام بذلك، يتم الأخذ بالحسبان فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وعندما نقرأ التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٥، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات المعمول بها ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من تحريفٍ جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في المجموعة.

مسؤوليات المراجعين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من تحريفٍ جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجعين الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمجموعة.

Deloitte.

EY
نبني المستقبل
بثقة

تقرير المراجعيْن المستقليْن إلى مساهمي البنك السعودي للاستثمار
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسؤوليات المراجعين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجعين الخاص بنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعماله كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- تخطيط وتنفيذ مراجعة المجموعة للحصول على ما يكفي من أدلة مراجعة ملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة كأساس لتكوين رأي حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وفحص أعمال المراجعة التي تم تنفيذها لأغراض مراجعة حسابات المجموعة. ونظل المسؤولين الوحيدين عن رأينا في المراجعة.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما أننا نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعند الاقتضاء، نبلغهم بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، وبناءً على ذلك تعد هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما - في ظروف نادرة للغاية - نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية للإبلاغ عنها تفوق – بشكل معقول المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

التقرير حول المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

بناءً على المعلومات التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن البنك لم يلتزم، من جميع النواحي الجوهرية، بأحكام نظام الشركات المعمول بها ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

إرنست ويونغ للخدمات المهنية

وليد غازي توفيق
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٤٣٧)

R7
EY
سجل تجاري ١٠١٠٣٨٣٨٢١
CR.1010383821
شركة إرنست ويونغ للخدمات المهنية
(مهنية ذات مسؤولية محدودة)
Ernst & Young Professional Services
(Professional LLC)

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

طارق بن محمد الفتني
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٤٤٦)

ديلويت آند توش وشركاهم
CR.: 1010600030
HO-Riyadh
Chartered Accountants
Deloitte and Touche & Co.

٢٠ شعبان ١٤٤٧هـ
(٨ فبراير ٢٠٢٦م)

مرفق البند الرابع

بيان بالأرباح المقترحة للتوزيع عن النصف الثاني من العام المالي 2025م

البنك السعودي للاستثمار
The Saudi Investment Bank

بيان بما تم توزيعه من أرباح على المساهمين عن النصف الاول من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

إجمالي المبلغ الموزع	عدد الأسهم المستحقة للأرباح	حصة السهم من التوزيع	نسبة التوزيع إلى قيمة السهم الاسمية	تاريخ الأحقية	تاريخ التوزيع
498,930,142.80 ريال سعودي	1,247,325,357 سهم	0.40 ريال بعد خصم الزكاة	%4	2025/08/04م	**2025/08/12م**

بيان بتفاصيل الأرباح المقترحة للتوزيع للنصف الثاني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

إجمالي المبلغ الموزع	عدد الأسهم المستحقة للأرباح	حصة السهم من التوزيع	نسبة التوزيع إلى قيمة السهم الاسمية	تاريخ الأحقية	تاريخ التوزيع
374,502,575.10 ريال سعودي	1,248,341,917 سهم	0.30 ريال بعد خصم الزكاة	%3	تاريخ الأحقية سيكون لمساهمي البنك المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة والمقيدين في سجل مساهمي البنك لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية.	إبتداءً من **2026/06/16م**

مرفق البند التاسع

سياسة معايير الأعمال المنافسة في البنك السعودي للإستثمار

k

البنك السعودي للاستثمار
The Saudi Investment Bank

Standards of Competing with Saudi Investment Bank

معايير الأعمال المنافسة في البنك السعودي للإستثمار

General Assembly | 27/04/2025 | الجمعية العامة

Version Control	
Version	**Date**
1	1 February 2022
2	27 April 2025

Document Owner:	Corporate Governance Department	إدارة حوكمة الشركات	**مالك المستند :**
Custodian:	Business Processes and Procedures Department	أدارة عمليات الأعمال والإجراءات	**المسؤول عن الحفاظ على السياسة :**

1. The Saudi Investment Bank determined that the businesses and activities competing with the Bank as follows: 1.1 Banks operating under a banking license issued by Saudi Central Bank. 2.1 Capital Market Institutions licensed by the Capital Market Authority to carry out securities businesses and whose size competes with the size of the bank or its group. 3.1 Any activity and / or business the Board or its delegate deems competitive business and / or activities to the bank's business or activities or products and size.	1. حدد البنك السعودي للاستثمار الأعمال والأنشطة المنافسة كالتالي: 1.1 البنوك المرخص لها من البنك المركزي السعودي لممارسة الأعمال المصرفية. 2.1 المؤسسات المالية المرخص لها من هيئة السوق المالية لممارسة أعمال الأوراق المالية والتي تنافس في حجمها حجم البنك أو مجموعته. 3.1 أي أنشطة و/أو أعمال يقرر مجلس الإدارة او المفوضين من قبلهم اعتبارها من الأعمال و/أو الأنشطة المنافسة لأعمال أو أنشطة أو منتجات البنك السعودي للاستثمار أو حجمه.
2. Hence, the practices that are considered to be competitive with the activities of the Saudi Investment Bank or its Group, which the members of the Board and its Committees (member), the following: • Establishes a company or a sole proprietorship or holds an ownership of a controlling percentage of shares or stakes in a Company or any other entity competing with the Bank or its group. • Accepting membership in the Board of Director in entity that is competing with the Bank or its group, or managing the affairs of a competing sole proprietorship or any competing company of any form, except the Banks affiliates. • Acting as an overt or covert commercial agent for another company or entity competing with the Bank or its group.	2. وعليه، فإن الممارسات التي تعتبر أعمالاً منافسة لأنشطة البنك أو مجموعته، والتي يجب على أعضاء مجلس إدارة البنك السعودي للاستثمار واللجان التابعة له (العضو) هي: • تأسيس العضو شركة أو مؤسسة فردية أو تملك نسبة مؤثرة لأسهم أو حصص في منشأة منافسة للبنك أو مجموعته. • قبول العضو عضوية في مجلس إدارة لشركة منافسة للبنك أو مجموعته، أو تولي العضو إدارة مؤسسة فردية منافسة أو شركة منافسة أياً كان شكلها، فيما عدا الشركات التابعة للبنك. • الحصول على وكالة تجارية أو ما في حكمها، ظاهرة كانت أو مستترة، لشركة أو منشأة أخرى منافسة للبنك أو مجموعته